

Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/26/2
1 March 2007

ARABIC

Original: ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الأربعون للجنة

الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا
29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل 2007

استعراض عام للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام 2006

ألف - الاقتصاد العالمي

1 - لا يزال نمو الاقتصاد العالمي متواضعاً على الرغم من أنه شهد تحسناً طفيفاً في عام 2006 مقارنة بعام 2005 (من 3.5 إلى 3.8 في المائة). فقد ساعد على دفعه الأداء القوي الذي حققته الاقتصادات الآسيوية التي ما فتئت تسجل معدلات نمو تفوق نسبة 8 في المائة. وفي المقابل، لا يزال نمو الاقتصادات المتقدمة متواضعاً ولم يصل بعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل عام 2001. وتشمل العوائق الرئيسية أمام النمو الاختلالات المكثفة على صعيد الاقتصاد الكلي العالمي إلى جانب ما تعتمد عليه البلدان المتقدمة من سياسات أشد صرامة على صعيد الاقتصاد الكلي، التي تحول دون تحقيق الانتعاش الذي يفوده الطلب. وإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط يقوض النمو في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

2 - وتهدد زيادة حالات العجز في الحساب الجاري في القطاعين الحكومي والخاص في البلدان الصناعية، وخاصة في الولايات المتحدة، الانتعاش الاقتصادي المحلي وكذلك الاستقرار المالي العالمي. وقد تم تمويل حالات العجز المتزايدة في الولايات المتحدة بشكل أساسي عن طريق الإذخارات في العالم النامي، ولا سيما آسيا وأمريكا اللاتينية. ويتطلب تصحيح هذه الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي العالمي جهوداً متضافرة ومنسقة من جانب البلدان الصناعية والعالم النامي. وستشمل آلية التكيف زيادة الإذخارات في الولايات المتحدة وزيادة الاستثمار في البلدان الأخرى فضلاً عن تخفيض قيمة الدولار، مما يمكن من تسوية العجز التجاري في الولايات المتحدة وخفض الحوافز الممنوحة للبلدان النامية لمرآمة الاحتياطات.

3 - وتشمل التطورات الاقتصادية الإيجابية العالمية في عام 2006، التي من المرجح أن تدعم النمو في أفريقيا، ارتفاع أسعار الصادرات من السلع الأساسية الذي يعزى إلى الطلب العالي خصوصاً من آسيا وتقديم المساعدة الموعودة وتخفيف عبء الدين وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تزايد حصة كل من الصين والهند وارتفاع تدفقات التحويلات المالية من العمال. بيد أنه من الضروري دعم هذه التطورات باتباع سياسات محلية مؤاتية بغية تحقيق أقصى قدر من التأثير على النمو في أفريقيا.

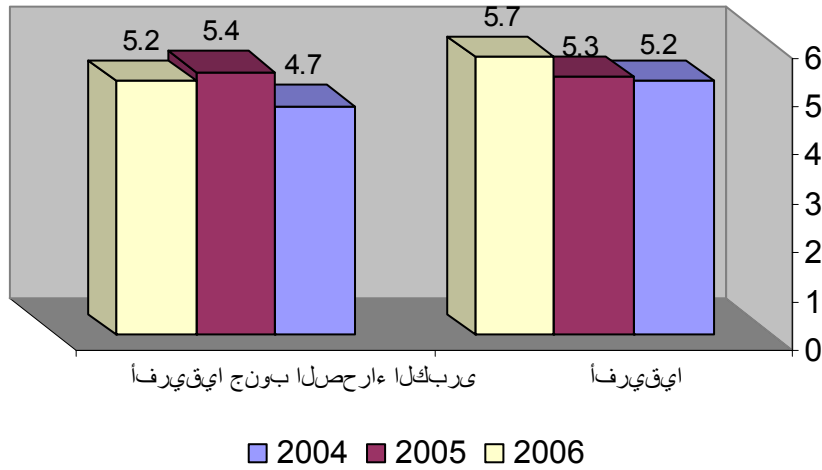
4 - وعلى العموم، لا تزال آفاق الاقتصاد العالمي على المدى الزمني المتوسط تدعو إلى التفاؤل، ومن المرجح - فيما يبدو - أن يستقر اقتصاد الولايات المتحدة الأمر بكية بطريقة سلسلة. وعلاوة على ذلك، بدأت الاختلالات العالمية في التقلص رغم أنها لا تزال واسعة النطاق. ومع ذلك، توجد بعض المخاطر بالنسبة للبلدان الأفريقية جراء المنافسة من آسيا وضعف أسواق الإسكان في البلدان المتقدمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض الطلب على السلع الأساسية وتدني أسعارها. فالتنوع الاقتصادي، وزيادة الطلب المحلي والتكامل الاقتصادي أمور تكتسي أهمية حاسمة لتمكين البلدان الأفريقية من زيادة صادراتها والتقليل من ضعفها إزاء الصدمات الخارجية وفي نهاية المطاف إدامة انتعاش النمو الذي تحقق مؤخراً.

باء - أداء النمو الإجمالي في أفريقيا

لا تزال الاقتصادات الأفريقية تحافظ على زخم النمو

5 - لا تزال الاقتصادات الأفريقية تحافظ على زخم النمو الذي تحقق خلال السنوات السابقة مسجلة إجمالي معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره 5.7 في المائة في عام 2006 مقارنة بـ 5.3 في المائة في عام 2005، و 5.2 في المائة في عام 2004 (الشكل 1). فقد حقق ثمانية وعشرون بلداً تحسناً في النمو في عام 2006 مقارنة بعام 2005. والبلد الوحيد الذي سجل معدل نمو سلبياً في عام 2006 هو زيمبابوي. وقد دعم أداء النمو في أفريقيا في عام 2006، على غرار الأعوام السابقة، التحسين في إدارة الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان والطلب العالمي الشديد على الصادرات من السلع الأساسية الأفريقية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الصادرات، لا سيما أسعار النفط الخام والفلزات والمعادن.

الشكل 1 - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا، 2004 - 2005 (النسبة المئوية)

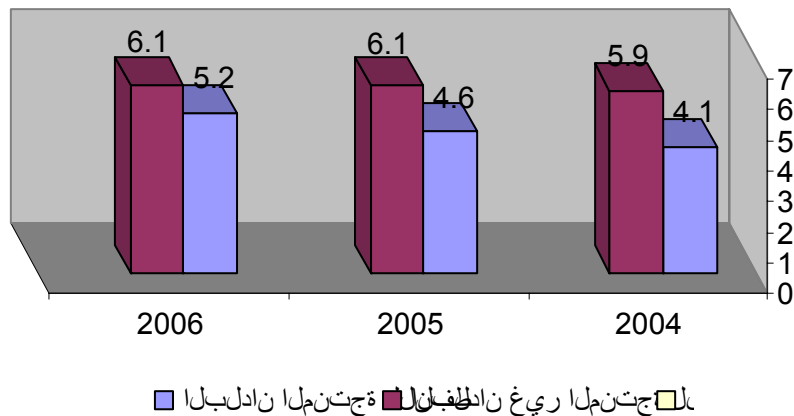


المصدر : وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، كانون الثاني/يناير 2007

6 - لقد كان أثر نمو أسعار السلع الأساسية قوياً خصوصاً بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. فقد أسهمت هذه البلدان، كمجموعة، بنسبة 57.5 في المائة من معدل النمو في القارة الذي بلغ 5.7 في المائة من معدل النمو في عام 2006 مقارنة بنسبة 53.4 في المائة في عام 2005. وقد أدت الزيادة الأخيرة في أسعار النفط إلى زيادة هيمنة البلدان المنتجة للنفط على إجمالي النمو في القارة مقلبة بظلالها على التحسن الملحوظ في النمو في البلدان غير المنتجة للنفط (من 4.6 في المائة في عام 2005 إلى 5.2 في عام 2006) (الشكل 2). فالإدارة الفاعلة لإيرادات النفط والتنويع الاقتصادي هما من المفومات التي لا بد منها لقيام البلدان الأفريقية المصدرة للنفط بالتخفيف من ضعفها إزاء صدمات أسعار النفط، ولضمان تقاسم الأرباح التي تدرها إيرادات النفط على نحو واسع النطاق، ولتحقيق النمو المطرد.

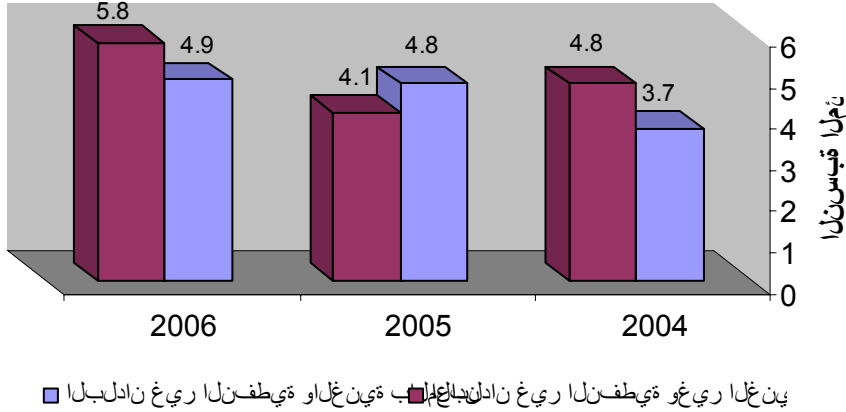
7 - وإضافة إلى زيادة تدفقات المعونة وخفض الديون، أدى تحسن الإدارة الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية غير النفطية إلى التعويض عن الأثر السلبي الذي خلفه ارتفاع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط، بل إلى تجاوزه. وفي المتوسط، حافظت هذه البلدان على معدل نمو إيجابي ومرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال 2004 - 2006. وكان أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو متوازناً بشكل خاص في البلدان غير النفطية غير الغنية بالمعادن، حيث ارتفع مستوى أداء النمو من 4.1 في المائة في عام 2005 إلى 5.8 في عام 2006 (الشكل 3)، وذلك بفضل تخفيف عبء الدين وزيادة تدفقات المساعدات، فضلاً عن تحسّن الأداء الزراعي وارتفاع أسعار السلع الأساسية الزراعية. ولم يطرأ أي تغيير يذكر على معدل النمو في البلدان الأفريقية غير النفطية وغير الغنية بالمعادن في عام 2006 مقارنة بعام 2005، إذ أدت آثار ارتفاع أسعار النفط إلى التقليل من الأرباح التي تحققت من ارتفاع أسعار المعادن (1).

الشكل 2 - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأفريقية النفطية مقارنة بالبلدان غير النفطية - 2006 - 2002 (النسبة المئوية)



(1) من الضروري أن تقلل البلدان الأفريقية المستوردة للنفط من اعتمادها على النفط باستخدام مصادر الطاقة البديلة، لاسيما الطاقة المائية واعتماد استراتيجيات لترشيد استخدام النفط وتحسين فعالية نظم الطاقة لديها. ويعتبر هذا الأمر أساسياً ليس فقط بسبب ارتفاع أسعار النفط ولكن أيضاً بسبب الارتفاع النسبي للتكاليف التي تدفع على الطاقة من الإنتاج المحلي الإجمالي في هذه البلدان (برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، 2005).

المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست كانون الثاني/يناير 2007
الشكل 3 - النمو في البلدان الغنية بالمعادن مقارنة بالبلدان غير النفطية وغير الغنية بالمعادن (النسبة المئوية)



المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، كانون الثاني/يناير 2007

تتاثر البلدان الأفريقية المستوردة للنفط بارتفاع أسعار النفط

8 - ستعاني البلدان المستوردة للنفط على نحو خطير من الآثار السلبية لأسعار النفط إذا ما مضى يرتفع على المدى المتوسط (انظر الإطار 1) . وللتقليل إلى أدنى درجة من آثار ارتفاع أسعار النفط على التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي عموماً، يتعين على الحكومات الأفريقية أن تواصل اتباع سياسات حذرة، خصوصاً عن طريق تجنب تحويل العجز المالي إلى نفود. وفي الوقت ذاته، ينبغي للجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية توفير دعم خاص للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط المنخفضة الدخل بغية تخفيف آثار ارتفاع أسعار النفط على وجه الخصوص، يشكل تخفيف عبء الدين والتمويل الخارجي الإضافي غير المنشئ للدين لمواجهة العجز المالي عاملين لا بد منهما لأيد منهما لمساعدة البلدان الأفريقية المستوردة للنفط في دعم نموها الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار 1 - سيؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى تباطؤ النمو والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل والمستوردة للنفط.

تتميز البلدان الأفريقية غير المستوردة للنفط باستخدامها بكثافة شديدة النفط كمصدر من مصادر الطاقة الأساسية وكذلك بعدم توفر المرونة في الطلب على النفط. فارتفاع أسعار النفط يثير مسألة ارتفاع تكاليف الإنتاج ويؤدي إلى انخفاض هذا الإنتاج كما إلى تشديد العوائق المالية. وتضطر الحكومات إلى تخفيض الإنفاق على الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية بغية سد فاتورة النفط المرتفعة. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط يفاقم التضخم المحلي ويؤدي إلى زيادة العجز المالي وإلى تدهور وضع ميزان المدفوعات فضلاً عن معدلات التبادل التجاري. ويمكن أن يقوض هذا الأمر الأداء الاقتصادي بصورة مباشرة وغير مباشرة أيضاً بسبب التقلبات المتزايدة.

وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية المستوردة للنفط حققت نمواً إيجابياً في الإنتاج المحلي الإجمالي بشكل عام خلال السنوات القليلة الماضية، فهي تعاني من تصاعد الاختلالات الداخلية والخارجية. فالطلب القوي على السلع الأساسية والإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي والأداء الزراعي الأفضل وتحسن أسلوب الحكم السياسي في العديد من البلدان وزيادة تدفقات المساعدة وتخفيف عبء الدين هي كلها عوامل رئيسية ساعدت هذه البلدان على المحافظة على زخم النمو العام. غير أن كمية النفود من البضائع التي استوردتها البلدان الأفريقية المستوردة للنفط قد ارتفعت إلى حد كبير نتيجة الارتفاع الأخير في أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عجز حسابها الجاري. وإضافة إلى ذلك، واصلت البلدان المستوردة للنفط تكبد خسائر فادحة في معدلات التبادل التجاري.

وسيؤثر تصاعد العجز في الموازنات وضغوط التضخم في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط تأثيراً أشد وقعاً على الفقراء بسبب انخفاض أفاق العثور على فرص عمل وعدم توفر شبكات الأمان. وقد ترغم قيود الميزانية أيضاً الحكومات على فرض رسوم على المستفيدين من الخدمات الاجتماعية ورفع أسعار المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه.

ويعتبر التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان الأفريقية المستوردة للنفط في التقليل من اعتمادها على النفط عن طريق تشجيع موارد الطاقة البديلة. ومن الأمور الحيوية بشكل خاص لهذه الحكومات أن تعمل على تعزيز سياسات النمو بما في ذلك صياغة استراتيجيات صناعية تشجع تنوع الإنتاج والصادرات. ويتعين على الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية توفير دعم خاص للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط

بغية التخفيف من آثار ارتفاع أسعار النفط عليها. ويعتبر تخفيف عبء الدين والتمويل الخارجي الإضافي غير المنشئ للدين أمرين لا بد منهما لتمكين هذه البلدان من كفاية استمرار نموها الاقتصادي وتعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

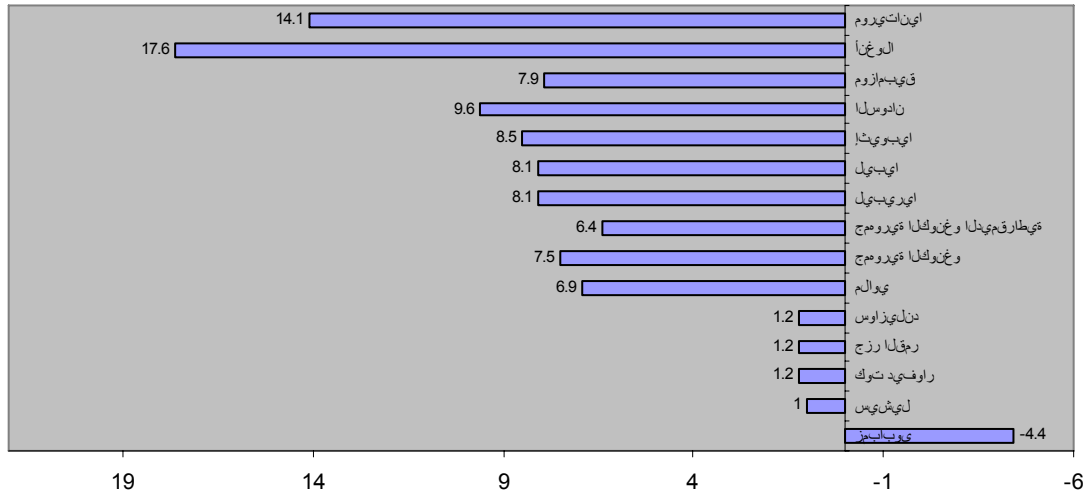
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2006 أ

1 - تباين النمو مع الركود في أسفل السلم

9 - إن الأداء الكلي للنمو القوي يخفي وراءه أوجه تفاوت بين البلدان في جميع أنحاء القارة، إنما يميزه الركود في أسفل السلم. فكانت هناك ثلاثة بلدان فقط من ضمن البلدان العشرة الأعلى أداءً في عام 2006 كانت أيضاً من بين البلدان العشرة الأعلى أداءً على أساس متوسط معدلات النمو السنوي خلال 1998 - 2005 وهي أنغولا، والسودان، وموزامبيق (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2006 ب)، ونصف البلدان العشرة الأعلى أداءً هو من البلدان المنتجة للنفط (أنغولا والجمهورية العربية الليبية وجمهورية الكونغو والسودان وموريتانيا). وتضم البلدان الخمسة الباقية الأعلى أداءً بلدين غنيين بالمعادن هما (جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق) وبلداً واحداً خارجاً من الصراع هو ليبيريا (انظر الشكل 4). ويعتبر ارتفاع أسعار النفط والمعادن من محفزات النمو الأساسية بالنسبة للبلدان الأفضل أداءً.

10 - وقد سجلت خمسة بلدان هي، جزر القمر وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وكوت ديفوار أدنى معدلات النمو على مدى السنوات 1998 - 2006. وانخفض أداء النمو في سوازيلند طوال السنوات الخمس الأخيرة بسبب تزايد المنافسة وهبوط الأسعار في سوق تصدير المنسوجات وانخفاض أسعار السكر في سوق الاتحاد الأوروبي. وظلت جزر القمر، المعتمدة بدرجة كبيرة على الزراعة تشهد نمواً متدنياً وإيرادات منخفضة من تصدير الفانيلا وتدهوراً في قطاع السياحة، وفي الوقت ذاته، ما انفك النزاع السياسي وانعدام الأمن يعوقان الاستثمار ويقوضان الأداء الاقتصادي في كوت ديفوار. كما أن الأداء الاقتصادي في زمبابوي بقي سلبياً على مدى السنوات الثماني الأخيرة، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الصعوبات السياسية التي تفاقمت بسبب موجات الجفاف المتكررة. وقد أثرت عواقب سعر صرف العملات الأجنبية وارتفاع أسعار النفط في الأونة الأخير تأثيراً سلبياً على الاستثمار واستخدام القدرات في سيشيل مما أدى أيضاً إلى الركود الاقتصادي الكامل تقريباً خلال السنوات الثماني الأخيرة.

الشكل 4- البلدان العشرة الأعلى أداءً والبلدان الخمسة الأدنى أداءً في أفريقيا في عام 2006 (النمو السنوي بالنسبة المئوية)



المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، كانون الثاني/يناير 2007

2 - يتفاوت أداء النمو دون الإقليمي تفاوتاً كبيراً

11 - يُظهر أداء النمو أوجه تفاوت كبيرة في جميع المناطق دون الإقليمية الخمس (2). فقد حقق شمال أفريقيا أعلى نسبة في تسارع نمو الناتج الإجمالي المحلي إذ ارتفع من 5.2 في المائة في عام 2005 إلى 6.6 في عام 2006، تبعه الجنوب الأفريقي الذي ارتفع أداء النمو فيه من 5.6 إلى 5.9 في المائة. وقد سجل تباطؤ ملحوظ في زخم النمو في غرب أفريقيا حيث تراجع من 5.4 في المائة في عام 2005 إلى 4.2 في المائة في عام 2006. ويظل الاعتماد الكبير على السلع الأساسية الأولية ميزة مشتركة بين الإنتاج

(2) حسب معدلات النمو دون الإقليمي باستخدام الإنتاج الإجمالي المحلي لكل بلد بمفرده كمعاملات ترجيحية.

والصادرات والنمو في جميع المناطق دون الإقليمية. وهذا الأمر يعرض القارة لصدمة خارجية ويجعل التنويع الاقتصادي أولوية قصوى بالنسبة لسياسات النمو في القارة.

12 - وجاء الأداء القوي للنمو في شمال أفريقيا نتيجة في المقام الأول لارتفاع أسعار النفط، لا سيما بالنسبة للجزائر والجمهورية العربية الليبية والسودان وموريتانيا. فقد حققت موريتانيا أعلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع (من 5.4 في المائة في عام 2005 إلى 19.4 في المائة في عام 2006) بسبب بدء الاستغلال التجاري للنفط الخام في عام 2006، كما أن النمو المطرد في القطاع الثانوي وقطاع الخدمات (خصوصاً السياحة) ظل يساهم في دفع الأداء الاقتصادي في شمال أفريقيا إلى الأمام. ومن الضروري ضمان الإدارة الملائمة لإيرادات النفط كي تتمكن المنطقة دون الإقليمية من المحافظة على دعم زخم النمو.

13 - وسجل النمو في الجنوب الأفريقي تحسناً في عام 2006 ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الانتعاش الاقتصادي في كل من ملاوي وليسوتو والأداء الجيد المطرد في معظم البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. فمع زيادة الإنفاق العام وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حافظت جنوب أفريقيا، خلال عام 2006، على نفس معدل النمو الذي تحقق في عام 2005. ولا تزال أنغولا، على الرغم من حدوث تباطؤ في إنتاج النفط فيها، تحقق أسرع نمو اقتصادي في الجنوب الأفريقي (17.6 في المائة) وتتبعها موزامبيق (7.9 في المائة) وملاوي (6.9 في المائة) وزامبيا (6 في المائة). غير أن زيمبابوي، لا تزال تسجل نمواً سلبياً (-4.4 في المائة في عام 2006 من -7.1 في المائة في عام 2005)، أما ملاوي، فقد سجل فيها أعلى مستويات النمو بفضل الظروف المناخية وأسواق السلع الأساسية المؤاتية، مع أنها لم تتخلص تماماً من آثار الجفاف الذي ضربها في عام 2005. وقد تحسّن النمو في موزمبيق تحسناً كبيراً رغم المنافسة الشديدة من جانب آسيا في سوق المنسوجات، وذلك بفضل زيادة الاستثمار والنمو الملحوظ الذي تحقق في قطاع الخدمات. وقد شهد النمو في ليسوتو ارتفاعاً في عام 2006 نتيجة لزيادة الاستثمار في الصناعات التحويلية واستخراج المعادن، مما أدى إلى ارتفاع الصادرات من المنسوجات والماس. وظلت سوازيلند تسجل معدل نمو منخفضاً (1.2 في المائة) بسبب الجفاف وتدهور صناعة المنسوجات.

14 - وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تقييد النمو في وسط أفريقيا. فعلى الرغم من الزيادة المطردة في أسعار النفط، شهدت تشاد وغينيا الاستوائية أكبر تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 تبعتهما جمهورية الكونغو. ويعزى ذلك إلى هبوط إنتاج النفط الخام. فقد انخفض إنتاج النفط في تشاد في عام 2006 بسبب مشاكل تقنية. وكانت جمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرنسيبي والكاميرون البلدان الثلاثة الوحيدة التي حققت في المنطقة دون الإقليمية معدلات نمو في عام 2006 تجاوزت معدلات النمو في عام 2005، وذلك بفضل التحسن في أسعار المنتجات الأساسية الزراعية مثل القهوة والكاكاو.

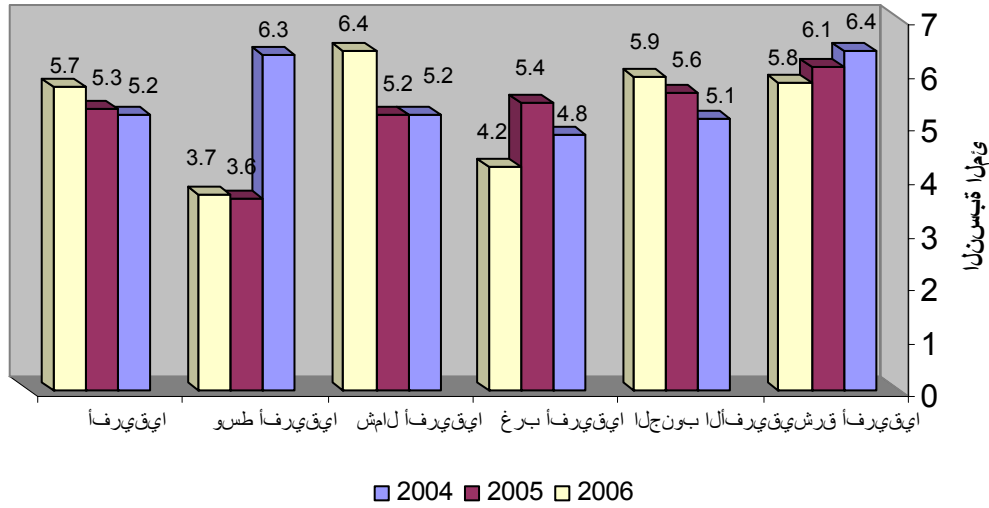
15 - وفي شرق أفريقيا، لا تزال الظروف المناخية وأسعار الصادرات من السلع الأساسية مؤاتية بدرجة كبيرة رغم ما شهدته القرن الأفريقي من جفاف على نحو متقطع. وكانت منطقة شرق أفريقيا المنطقة دون الإقليمية التي حققت أفضل أداء في عامي 2004 و 2005، ولكنها عانت من انخفاض طفيف في معدل نموها في عام 2006. ويعزى العامل الأساسي في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الذي حال دون تحقيق المنطقة دون الإقليمية أعلى معدل للنمو، إذ إن جميع البلدان في شرق أفريقيا مستوردة للنفط. وظل الأداء الاقتصادي قوياً في إثيوبيا (8.5 في المائة) وأوغندا (5.0 في المائة) وتنزانيا (5.8 في المائة) وكينيا (5.5 في المائة)، بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، لا سيما الشاي والقهوة. وحققت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أعلى معدلات النمو في 2006 (7.0، 5.8 و 4.2 في المائة على التوالي) بفضل التحسن في قطاعات البناء والتجارة والصناعات التحويلية في وقت يستفيد فيه النشاط الاقتصادي من عودة السلام تدريجياً إلى المنطقة. كما أسهم قطاع استخراج المعادن إسهاماً كبيراً في النمو بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال الأداء الاقتصادي متدنياً في جزر القمر (2.2 في المائة)، ويعزى سببه إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من صادرات الفانيليا وتدهور قطاع السياحة، وفي إريتريا (2 في المائة) جراء انخفاض الاستثمار والآثار السلبية الأخرى الناجمة عن النزاعات الحدودية. وحققت سيشيل تحسناً في الأداء الاقتصادي (من 1.5 في المائة في عام 2005 إلى 1.0 في المائة في عام 2006) بسبب التخلص التدريجي من الآثار السلبية التي خلفها تسونامي في عام 2005 وتدهور قطاع السياحة والصادرات من سمك التونا خلال العامين السابقين.

16 - وشهد غرب أفريقيا أكبر انخفاض لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 بسبب تراجع النمو في نيجيريا (من 6.0 في المائة في عام 2005 إلى 4.2 في المائة في عام 2006) الناجم عن الاضطرابات الاجتماعية في دلتا النيجر. ولا يزال النمو متدنياً في كوت ديفوار (1.2 في المائة) بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى تعطيل الأنشطة الزراعية والصناعية. ولا يزال النمو في السنغال، وهي من بين البلدان غير النفطية، قوياً (4.0 في المائة)، رغم انخفاضه بسبب الأداء الصناعي الضعيف الناجم عن ارتفاع أسعار النفط والفشل في تحديد اتفاق صيد السمك بينها وبين الاتحاد الأوروبي⁽³⁾. واستمرت ليبيريا في المحافظة على انتعاش نموها القوي في مرحلة ما بعد الصراع. كما حققت غامبيا معدل نمو بلغ 5.5 في المائة في عام 2006 مقارنة بنسبة 5 في المائة في عام 2005، وذلك بفضل سقوط الأمطار بكميات كبيرة

(3) يعتبر الفشل في تحديد اتفاق السنغال مع الاتحاد الأوروبي حول الصادرات من الأسماك، الذي بدأ من أيلول/يونيو 2002 إلى أيلول/يونيو 2006، أمراً معيقاً لتصدير الأسماك من السنغال إلى الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى حدوث خسارة مقدارها 20.2 مليون من دولارات الولايات المتحدة في المدفوعات المالية السنوية إلى السنغال (وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، كانون الثاني/يناير 2006).

وزيادة النشاط في قطاع السياحة. ويعتبر النمو في البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية في عام 2006 مماثلاً للنمو الذي تحقق في عام 2005.

الشكل 5 - أداء النمو دون الإقليمي في الفترة 2004 - 2006



المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، كانون الثاني/يناير 2007

جيم - لا تزال استدامة موازين الاقتصاد الكلي تثير بعض الشواغل على المدى المتوسط

1 - النفط كعامل أساسي في تحسين الموازنات المالية

17 - ظلت أفريقيا على وجه العموم، تحافظ على وضع مالي إيجابي إذ حققت متوسط موازنات مالية (باستثناء الإعانات) بلغ 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 مقارنة بنسبة 0.4 في المائة في عام 2005 (الشكل 1). فبالنسبة للبلدان الـ 40 التي تتوفر عنها بيانات مقارنة، حدثت زيادة طفيفة في عدد البلدان التي عانت من حالات عجز مالي في عام 2006 مقارنة بعام 2005 (من 27 إلى 30) بسبب ارتفاع أسعار النفط نتيجة الإنفاق الحكومي المرتفع في البلدان المستوردة للنفط. وقد أدت الزيادة الكبيرة في الاستثمار في القطاع العام إلى حالات عجز كبيرة في الموازنات في بعض البلدان المصدرة للنفط، وهي أنغولا (5.0 - في المائة) ونسداد (4.4 - في المائة) وتونس (3.8 - في المائة) ومصر (7.9 - في المائة).

18 - وباستثناء سان تومي وبرينسيبي، فإن جميع البلدان التي حققت فائضاً في الميزانية في عام 2006 بلدان مصدرة للنفط وهي (الجزائر والكاميرون وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون والجمهورية العربية الليبية والسودان). وبالتالي، لا يزال النفط يمثل العامل الأساسي الذي يعزى إليه الوضع المالي الإيجابي لأفريقيا ككل. ويتبين هذا الأمر بعض الشواغل إزاء استدامة الموازنات المالية على المدى المتوسط في العديد من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط.

19 - وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً رئيسياً لدعم الميزانية في الكثير من هذه البلدان. كما يمثل اعتماد الميزانيات الحكومية على إيرادات النفط والمساعدة الخارجية سبباً لضعف الموازنات المالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. فبالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، سوف تستدعي الاستدامة المالية استراتيجيات فعالة وإدارة حذرة لإيرادات النفط واستراتيجيات لاستخدام هذه الإيرادات في سبيل تعزيز التنوع الاقتصادي. ومن الضروري أن تقوم البلدان المصدرة للنفط بتصميم آليات لحشد المزيد من الإيرادات من مصادر محلية وإدارتها على نحو أفضل.

الجدول 1 - توزع حالات العجز المالي في أفريقيا، 2004 - 2006 (عدد البلدان)

2006		2005		2004		
البلدان غير المنتجة للنفط	البلدان المنتجة للنفط	البلدان غير المنتجة للنفط	البلدان المنتجة للنفط	البلدان غير المنتجة للنفط	البلدان المنتجة للنفط	
3	7	6	7	3	6	البلدان ذات الفائض
3	2	4	1	2	2	أقل من 5 في المائة
صفر	صفر	1	3	1	2	بين 5 و10 في المائة
صفر	5	1	3	صفر	2	أكثر من 10 في المائة
24	6	27	6	24	7	البلدان ذات العجز
13	5	15	5	18	5	أقل من 5 في المائة
9	صفر	6	1	5	2	بين 5 و10 في المائة
2	1	صفر	صفر	1	صفر	أكثر من 10 في المائة
27	13	33	13	27	13	مجموع عدد البلدان

المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، تشرين الأول/أكتوبر 2006

2 - الضغط الناجم عن أسعار النفط يهدد استقرار الأسعار

20 - ارتفع، للعام الثاني على التوالي متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في أفريقيا (من 8.5 في المائة في عام 2005 إلى 9.9 في المائة في عام 2006). وقد نجم الضغط التضخمي بشكل أساسي عن ارتفاع أسعار النفط وما تلاه في زيادة في تكاليف الإنتاج وندن في الإنتاج. ففي معظم البلدان ارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعاً كبيراً بسبب ارتفاع تكاليف النقل. وبينما ظل التضخم تحت السيطرة ومنخفضاً في معظم البلدان الأفريقية التي توفرت عنها بيانات والبالغ عددها 53، لا يزال احتمال ارتفاع معدل التضخم مصدر قلق إذا ما استمرت أسعار النفط في الارتفاع في المستقبل القريب.

21 - وعلى الرغم من ارتفاع المعدل الوسطي للتضخم، فإن الوضع قد تحسن في عام 2006 مقارنة بعام 2005 إذ ارتفع عدد البلدان التي كانت فيها معدلات التضخم أقل من 5 في المائة، كما شهد عدد أقل من البلدان تضخماً بأرقام عشرية (الجدول 2). غير أن البلدان التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في التضخم كانت قليلة. ففي زيمبابوي ارتفع التضخم إلى 1216 في المائة في عام 2006 مقارنة بـ 237.8 في المائة في عام 2005، وعاد ذلك إلى تمويل عجز الميزانية الذي تسبب بحدوث تضخم ونقص الأغذية لا سيما الذرة. وفي غينيا، وهو البلد الذي شهد ثاني أعلى معدل تضخم في أفريقيا، بقي التضخم مرتفعاً (بنسبة 27 في المائة في عام 2006 مقارنة بنسبة 31.4 في المائة في عام 2005)، ويعزى ذلك إلى آثار ارتفاع أسعار النفط والتضخم الناجم عن ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية.

الجدول 2 - تُوَزَع معدلات التضخم في أفريقيا، 2004 - 2006 (عدد البلدان)

النطاق	2006	2005	2004
أقل من 5 في المائة	25	21	30
بين 5 و 10 في المائة (باستثناء 10 في المائة)	15	14	6
بين 10 و 20 في المائة (باستثناء 20 في المائة)	10	13	13
20 في المائة وأعلى	2	4	3
مجموع عدد البلدان	52	52	52

المصدر : صندوق النقد الدولي ، 2006 أ

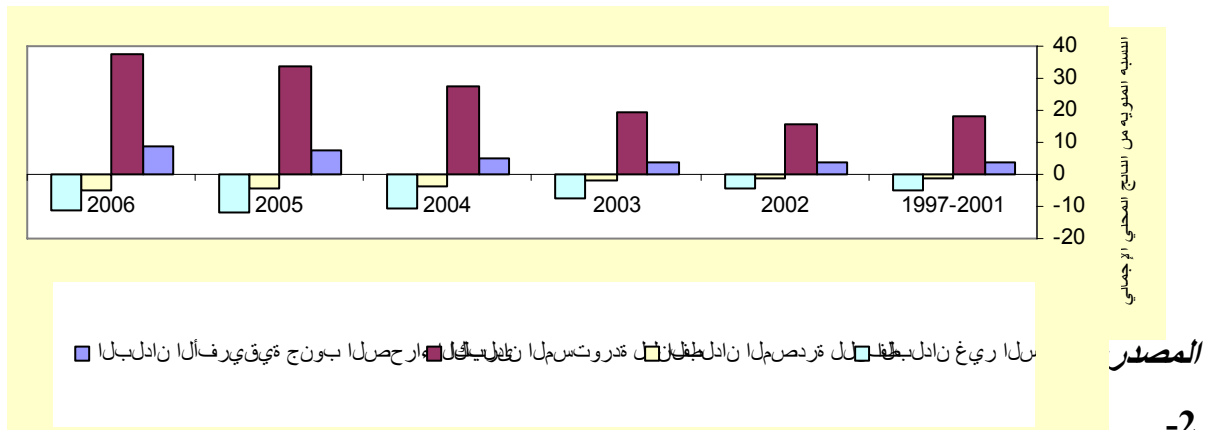
دال- الموازين الخارجية هي أيضاً مدفوعة بالمستجدات في قطاع الموارد

1- المستجدات في ميزان المدفوعات

22- حققت أفريقيا، للعام الثالث على التوالي، فائضاً إيجابياً وامتزاًيداً في حسابها الجاري (ارتفع من 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 إلى 3.6 في المائة في عام 2006 - أي من 18.4 مليار دولار إلى 33.1 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة)، ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات صادرات السلع الأساسية، لا سيما النفط. وإن متوسط ميزان المدفوعات في أفريقيا يعكس إلى حد كبير التطورات التي تشهدها البلدان الغنية بالموارد. وحققت جميع البلدان المصدرة للنفط، ما خلا السودان، فائضاً في حسابها الجاري، وانسحب الأمر نفسه على بلدين اثنين فقط من البلدان غير النفطية (المغرب وتامبيا). فنمبيا بلد غني بالمعادن في حين أن في المغرب قطاع صادرات أكثر تنوعاً وثروات معدنية هائلة. كما تشكل الأموال التي يحولها العمال وإيرادات السياحة عاملاً مهماً لتعجيل الفائض الذي حققه المغرب في حسابها الجاري في السنوات الأخيرة (بنك المغرب، 2005). وفي عام 2006، تدهور وضع الحساب الجاري في 18 بلداً من البلدان الـ 39 غير النفطية التي أعدت بيانات كافية، أي بزيادة 11 بلداً عن عام 2005.

23- وسجلت البلدان المصدرة للنفط زيادة في فائضها التجاري، في حين أن العجز التجاري في البلدان المستوردة للنفط ازداد حدة (الشكل 6). وبين عامي 2002 و 2006، ارتفع الفائض التجاري في البلدان المصدرة للنفط، كمجموعة، أكثر من الضعف (من 16 في المائة إلى 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين أن العجز التجاري في البلدان المستوردة للنفط، كمجموعة، قد تدهور على امتداد الفترة نفسها إذ ارتفع من 4 في المائة إلى 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بل وكان تدهور العجز التجاري في البلدان غير الساحلية أكثر حدة. ويثير تواصل ارتفاع أسعار النفط حالة من القلق بسبب إدامته الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط على حاله بسبب ما يرتبط بها من آثار على الأداء الاقتصادي العام واستقرار الاقتصاد الكلي.

الشكل 6- الميزان التجاري في أفريقيا بحسب الفئة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2006-1997



24- ارتفع سعر صرف العملات الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة في عام 2006، إلا أن معدلات الزيادة بقيت معتدلة (أقل من 5 في المائة). و مضت الكواشا الزامبية تسجل أعلى هذه المعدلات (23 في المائة) للعام الثاني على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النحاس وتزايد ثقة المستثمرين، بخاصة بعد استيفاء البلد الشروط اللازمة للتخفيف من عبء الديون (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2006). وما ساهم أيضاً إلى حد كبير في ارتفاع سعر صرف الكواشا الزامبية هو الأحجام الكبيرة من تدفقات رؤوس الأموال المضاربة التي استهدفت السندات الحكومية.

25- كما ارتفع معدل زيادة سعر صرف الدينار السوداني (12.5 في المائة) والكوانزا الأنغولية (8.5 في المائة) بفعل ازدياد عائدات النفط وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. من جانب آخر، انخفض الدولار الزمبابوي أكثر من جميع العملات الأخرى (87 في المائة) تلتها الكواشا الملاوية (13 في المائة). وتدنت صادرات زمبابوي وملاوي وارتفعت وارداتهما من الأغذية بسبب بطء تخلصها من آثار الجفاف الذي ضربهما في عام 2005، في حين أن الاحتياطي من العملات الأجنبية في غينيا يكاد يستنفد.

26- ولقد راكمت بلدان أفريقية عديدة احتياطياً كبيراً من العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة رغبة منها في انقاء الصدمات الخارجية. غير أن تخزين احتياطيات مفرطة من هذه العملات يؤدي إلى الاستئثار بموارد يمكن استخدامها لدفع النشاط الاقتصادي المحلي قدماً. وثمة منهج أفضل يتمثل في تبني استراتيجية شاملة لاعتماد أنظمة تحوطية وضوابط لرؤوس الأموال يمكن أن تخفف إلى الحد الأدنى من مخاطر صرف العملات، وفي الوقت نفسه منح البلد فرصة الاستفادة من ازدياد عائدات الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي لأنواع الضوابط التي ستنفذ أن تكون خاصة بالبلد (Pollin et al., 2006). وينبغي أن تستند التدخلات إلى مجموعة من المؤشرات لإرسال إشارات من الإنذار المبكر ترصد حركة سعر صرف العملات الأجنبية ومعدل سعر صرف العملات وهيكل الدين الخارجي، وغير ذلك من المؤشرات على وجود مخاطر مالية. ويكمن الهدف النهائي في منح أفريقيا المجال لاستغلال هذه الموارد لزيادة الاستثمارات الخاصة والعامة بحيث تتسارع عجلة النمو.

3- ما زال الدين الخارجي مرتفعاً وتدفقات رأس المال الخاص غير كافية

27- إن الأمل الذي كان معقوداً على خفض دين أفريقيا الخارجي خفصاً هائلاً في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعلى تحفيز الإصلاحات الاقتصادية لتدفقات رأس المال الخاص لآمل تأخر تحقيقه شديد التأخر. فبلغ رصيد ديون أفريقيا الخارجية في عام 2006 ما مجموعه 244 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 289 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2005 (صندوق النقد الدولي، 2006). وعلى رغم تدني هذا الرصيد الحاد تدنياً نسبياً مقابل الناتج المحلي الإجمالي (من 35.9 في المائة عام 2005 إلى 26.2 في المائة في عام 2006)، بقي مجموع التزامات خدمة الديون تقريباً على ما هو عليه (4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 و 4.1 في المائة في عام 2006)، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. ويشكل عبء الديون عائقاً ضخماً يحول دون الاستثمار العام، الأمر الذي يؤخر في نهاية المطاف النمو وخلق الوظائف.

28- وأفادت القارة من القدر الهائل من تدفقات الأموال الخارجية التي وردت إليها في شكل مساعدة انمائية رسمية (شملت التخفيف من عبء الديون)، وهذا أمر ينبغي أن يحفز النمو الاقتصادي في السنوات القادمة. وإن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين التي أعلن عنها في مؤتمر القمة الذي عقده مجموعة الثمانية في غلين إيغلز في عام 2005 أعفت 13 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ديونها، وهذا أمر كانت هذه البلدان بأمس الحاجة إليه. غير أنه من الواضح أن عملية الإعفاء من الديون هذه ليست كافية وأنه سيلزم تقديم المزيد من الأموال الخارجية، ولا سيما في ضوء تدني نسبة الادخارات المحلية في أفريقيا (19.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) التي تحققت في الفترة 1998-2006 تدنياً كبيراً عما كانت عليه أثناء حقبة ما قبل الإصلاح، أي الفترة 1974-1985 (24.5 في المائة) (الجدول 3). وعلاوة على ذلك، ما زالت نسبة الاستثمار المحلية الإجمالية في أفريقيا (25.4 في المائة) التي شهدتها الفترة 1998-2006 دون المستوى الذي يعتبر لازماً (34.2 في المائة) لخفض الفقر بمعدل النصف بحلول عام 2015 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 1999). ويساهم انخفاض مستوى الاستثمار وتدني نوعيته في جعل معظم البلدان الأفريقية عاجزة عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة وإدامتها على المدى المتوسط. (Berthelemy and Soldering, 2001).

الجدول 3- التدفقات الخارجية والادخارات المحلية والاستثمار أثناء الفترة 1998-2006

المؤشر	البلدان النفطية	البلدان غير النفطية	أفريقيا	المصدر
المساعدة الإنمائية الرسمية (مليارات دولارات الولايات المتحدة ، المتوسط السنوي)	4.5	14.4	18.9	مؤشرات التنمية العالمية 2006

التقرير المتعلق بالاستثمار في العالم، 2006، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	14.0	5.9	7.3	مؤشرات التنمية العالمية (مليارات دولارات الولايات المتحدة)
مؤشرات التنمية العالمية 2006	12.8	5.2	7.6	التحويلات (مليارات دولارات الولايات المتحدة)
صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية	-6.1			التدفقات الخاصة الأخرى
مؤشرات التنمية العالمية 2006	20.2 (ج)	18.4 (ب)	22.1 (د)	الاستثمار المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
مؤشرات التنمية العالمية 2006	19.7 (ج)	15.1 (ب)	24.2 (د)	الإدخارات المحلية الإجمالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ملاحظات: مؤشرات التنمية العالمية خاصة بالفترة 1992 - 2005؛ التدفقات الخاصة الأخرى خاصة بالفترة 1992-2006؛ البيانات المتعلقة بالمؤشرات المتبقية خاصة بالفترة 1992-2004. وبفعل عدم توافر البيانات، استثنيت البلدان التالية: (أ) غينيا الاستوائية وليبيا، (ب) جيبوتي والصومال وليبيريا وليسوتو؛ (ج) جيبوتي والصومال وليبيريا وليسوتو؛ (د) غينيا الاستوائية وليبيا؛ جيبوتي والصومال وليبيريا؛ (هـ) جيبوتي والصومال وغينيا الاستوائية وليبيريا وليبيا.

هاء- التنمية الاجتماعية

29- يقيم هذا الجزء من اللوحة العامة التقدم الذي شهدته التنمية الاجتماعية مؤخراً في أفريقيا. ويجري هذا التقييم على خلفية التحسن المطرد الذي طرأ مؤخراً في الأداء الاقتصادي في مجموعة واسعة من بلدان المنطقة وهو يركز على مؤشرات التنمية الاجتماعية غير المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، إذ أنه ترد معلومات عن هذه الأهداف في وثيقة أخرى مقدمة لهذا المؤتمر. والرسالة الرئيسية التي ينقلها هذا التقرير هي أن التحسن في التنمية الاجتماعية متخلف كثيراً عن التحسن في الأداء الاقتصادي. فحتى الآن لم يترجم النمو الاقتصادي إلى تحسن في التنمية الاجتماعية. وأحد أسباب هذا التخلف هو شدة تباطؤ التعديل في المؤشرات الاجتماعية. ويمكن أن يكون لذلك سبب آخر وهو ندرة البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية البشرية في المنطقة برمتها.

30- وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الأفريقية تحرز تقدماً في مجال تقليص انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أو إبطائه، وفي مجال تحسين فرص المعالجة أمام المصابين به غير أن نسبة انتشاره ما زالت مرتفعة قياساً بمناطق العالم الأخرى. كما يبين هذا الجزء أن الاستبعاد الاجتماعي يزداد حدة في أفريقيا وأن ارتفاع معدل الجريمة، لا سيما في بعض بلدان أفريقيا المتقدمة اقتصادياً (جنوب أفريقيا وكينيا)، هو نتيجة مباشرة لانتشار هذا الوباء. وبشكل عام، تكثف البلدان تدخلاتها لتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية في القارة بأكملها. وأظهر عدد منها تعهده بذلك عبر تشكيل وزارات مخصصة المعنية بمسألة التنمية الاجتماعية.

1- الاستبعاد الاجتماعي

31- لم يكن النمو الاقتصادي الذي شهدته أفريقيا مؤخراً عريض القاعدة. إذ أن نسبة كبيرة من سكان البلدان الأفريقية لم تستفد من ارتفاع معدلات النمو، الأمر الذي أدى إلى اليأس والاستبعاد. وبالرغم من عدم امتلاكنا بيانات عن مدى ظاهرة الاستبعاد في أفريقيا، يمكننا استخدام فئة العاطلين عن العمل كمجموعة كبيرة من المجموعات المستبعدة.

32- ولظاهرة الاستبعاد ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي. يمثل البعد الاقتصادي نتيجة مباشرة للفقر، فبجد المستبعدون أنفسهم مغيبين تماماً عن سوق العمل وبالتالي بحرمانهم من كسب دخل دائم. إضافة إلى ذلك، فإن إمكانيات إفادتهم من الأصول، مثل الأراضي، محدودة للغاية. أما البعد الاجتماعي للاستبعاد فهو يحد حتى أكثر من إمكانيات الإفادة من الهياكل الأساسية والخدمات مثل التعليم والصحة والأمن الاجتماعي إلى جانب الدعم المجتمعي والعائلي. والاستبعاد السياسي يستتبع عدم امتلاك بعض فئات السكان - مثل النساء أو الأقليات العرقية والدينية أو المهاجرين - صوتاً وبالتالي لا تشارك في عملية صنع القرار، الأمر الذي لا يترك أمام الفقراء أي فرصة لتغيير مجرى الأحداث.

33- ويشكل الفقر أحد العوامل التي تساهم في عملية الاستبعاد إنما لا ينتج بالضرورة. فثمة عوامل عدة تساهم فيه تشمل وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعمالة والجفاف والصراعات الدائرة في عدد من البلدان الأفريقية.

2- مازال التقدم في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين بطيئاً

34- لفت منهاج عمل بيجين الانتباه إلى ظاهرة تأنيث الفقر، وشدد على أنه يتعدى القضاء على الفقر ما لم تتحقق المشاركة الديموقراطية ويجري إدخال تغييرات في البنى الاقتصادية بغية ضمان إفادة جميع النساء من الموارد والفرص والخدمات العامة. ودعا منهاج العمل إلى اعتماد سياسات اقتصادية كلية واستراتيجيات إنمائية تلبى احتياجات المرأة وتستجيب لجهودها، وإلى مراجعة القوانين والممارسات بحيث يكفل للمرأة الحقوق المتساوية مع الرجل والإفادة من الموارد الاقتصادية. غير أنه بعد مضي اثني عشر عاماً ما زال الفقر، في معظم البلدان الأفريقية، منتشرًا في أوساط النساء أكثر من غيرهن.

35- ووفقاً لدليل التنمية الإفريقي المرتبط بنوع الجنس الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ثمة قدر كبير من الفوارق في الدخل وحالات التفاوت في الإفادة من الأصول المنتجة والسيطرة عليها، مثل الأراضي والائتمانات⁽⁴⁾ ويوضح من دليل متوسط التكافؤ بين الجنسين المتعلق بالمؤشرات الثلاثة المستخدمة لتقييم التفاوت في الإفادة من الموارد (ملكية قطع من الأراضي/ منازل/ أراض في المناطق الريفية/ الحضرية، والحصول على ائتمانات وحرية التصرف بالدخل الشخصي) أن مستوى الموارد الذي يفيد منه المرأة لا يتجاوز نصف ما يفيد منه الرجل. ويبرز الدليل كذلك أن المرأة في إطار الأسرة المعيشية والرعاية في المنزل يتجاوز ما يتحمله الرجل، وهذا ما يحد كذلك من قدرتها على المشاركة مشاركة تامة في عمليات التنمية والإفادة منها.

36- وإضافة إلى منهاج عمل بيجين، عززت البلدان الأفريقية من التزامها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فمن أصل البلدان الـ 53، صدق 51 بلداً على هذه الاتفاقية. غير أن عدد البلدان الأفريقية التي صدقت على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية لم يتجاوز حتى حزيران/ يونيو 2006 اثني عشر بلداً، ويوفر هذا الأمر آلية للإبلاغ عن انتهاكات الدول لهذه الاتفاقية. علاوة على ذلك، فإن التدابير التي تتخذها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لمعالجة ما يثار من قلق ليست ملزمة.

37- وفي إطار الدراسات الميدانية التي أجريت في 12 بلداً لإعداد دليل التنمية الإفريقي المرتبط بنوع الجنس، سجل قيام دول أعضاء بالتصديق على هذه الاتفاقية وتنفيذها فعلياً وذلك في طائفة من المؤشرات النوعية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: التصديق والالتزام السياسي العام والأهداف والميزانية والموارد البشرية. وكشفت هذه الدراسات أن جميع البلدان الـ 12 المشمولة بهذه الدراسات نفذت مبادرات عامة لإدماج مسألة المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات التنمية. بل وذهب بلدان أبعد من ذلك فحددا أهدافاً قابلة للقياس كمياً لتقييم مدى التقدم المحرز في هذا المجال. ويعكس هذا الأمر صورة مشجعة تشير إلى أن أفريقيا تعمل جاهدة لتحقيق المساواة بين الجنسين. إلا أن تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق المرأة كإنسان تنفيذاً فعلياً يقتضي توافر ما يكفي من الموارد. ومع ذلك، فإن الموارد الوطنية المخصصة لتنفيذ أحكام الاتفاقية ما زالت متدنية للغاية.

38- و ما برحت فرص إفادة المرأة من الأراضي قليلة. وبما أن نحو 70 في المائة من جميع الأفريقيين يكسبون رزقهم من الزراعة، فإن انخفاض الإنتاج الزراعي يعني تقادم مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ومن ضمن العوائق الجسيمة التي تحول دون ازدياد هذا الإنتاج هو نظام حيازة الأراضي واستبعاد بعض المجموعات والفئات من الإفادة من الأراضي. وبما أن الإفادة من الأراضي في معظم المناطق الريفية الأفريقية ما زال أمراً تحده نظم السكان الأصليين والنظم المحلية التي تحكم حيازة الأراضي، فإن حق المرأة في الأرض بالتساوي مع الرجل غالباً ما يتعاضى عنه.

3- الهجرة والتنمية

39- بدأ المجتمع الدولي في الفترات الأخيرة يُضع مسألة الهجرة لنقاش جدي، فأجرت الأمم المتحدة في عام 2006 حواراً رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية لمناقشة ما تطرحه الهجرة الدولية من تحديات وما تقدمه من فرص.

40- وتكشف تدفقات الهجرة في أفريقيا عن طائفة واسعة من الأنماط، تنظمها الاستراتيجيات التي تعدّ لمواجهة عوامل محددة مثل المشاكل الاقتصادية والبيئية، والتفاوت بين المناطق من حيث الرفاه الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وسياسات الهجرة المقيدة. وتشمل الهجرة الدولية الأفريقية مجموعة واسعة من عمليات الانتقال عبر الحدود على نحو طوعي وقسري داخل القارة، إلى جانب عمليات هجرة منتظمة وغير منتظمة إلى وجهات خارج القارة. وتتجاوز موجات الهجرة داخل أفريقيا أكثر بكثير موجاتها خارجها، وتؤدي الهجرة القسرية دوراً هاماً في هذا المجال. فثمة بلدان أفريقية تكافح أصلاً لتزويد سكانها بما يلزم، كانت تؤول في نهاية عام 2005 نحو ثلث (ثلاثة ملايين) لاجئي العالم.

41- وبالفعل، فإن الصراعات أدت إلى زيادة عدد المشردين داخلياً واللاجئين في أفريقيا (الجدول 4). ويعاني المشردون داخلياً واللاجئون، لا سيما النساء والأطفال منهم، أشكالاً عديدة من الاستبعاد الاجتماعي. كما أن نسبة استبعادهم من خدمات التعليم والرعاية الصحية تتجاوز نسبة استبعاد غيرهم، وهذا أمر يزيد سوءاً وضعهم القانوني غير الواضح.

الجدول 4 - المشردون داخلياً واللاجئون في بلدان أفريقية مختارة

البلد	المشردون داخلياً (بالآلاف)	اللاجئون بحسب البلد الأصلي (بالآلاف) 2005
السودان	5355	693
أوغندا	1740	38

(4) إن دليل التنمية الإفريقي المرتبط بالجنس هو دليل مركب أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لقياس حالات عدم المساواة بين الجنسين في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

11	570	زيمبابوي
5	382	كينيا
144	64	إريتريا
18	800	كوت ديفوار
431	1664	جمهورية الكونغو الديمقراطية
439	117	بوروندي
216	82	أنغولا

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006

42- تؤثر الهجرة الدولية في التنمية الأفريقية بطائفة واسعة من الطرق. وإحدى المشاكل الكبرى التي تعاني منها البلدان الأفريقية التي تنقص فيها الموارد البشرية نقصاً حاداً هو هجرة أصحاب المهارات أي "هجرة الأدمغة" والصعوبة الشديدة هي هجرة العاملين في القطاع الصحي. وبينما يشدد الطلب عليهم في أفريقيا نتيجة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيره من الأمراض، فإن عدة بلدان تعاني في الوقت نفسه من استنفاد صاف لقوتها العاملة في قطاع الصحة. فعلى سبيل المثال، يعمل 926 طبيباً غائباً في منظمة أوروبا للتعاون والتنمية وحدها، وهم يمثلون 29 في المائة من الأطباء الذي لا يزالون يعملون في غانا (الأمم المتحدة، 2006).

43- غير أن للهجرة أيضاً فوائد فأفريقيو الشتات يحولون موارد عبر الزمان والمكان تستخدم بعدئذ لتخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي عام 2004، بلغت التحويلات المالية إلى أفريقيا 14 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة و تلقت مصر والمغرب ونيجيريا أكبر نسبة منها. وبحول المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية أيضاً الاستثمارات ورؤوس الأموال المخصصة للمشاريع والمهارات والتكنولوجيا الجديدة. ويستخدم القسط الأعظم من هذه التحويلات لأغراض الاستهلاك والرعاية الصحية والألتحاق بالمدارس، لكن نسبة كبيرة منها تستخدم للسكن والاستثمار. وأمام البلدان، في هذا الصدد، تحد يتمثل في وضع سياسات تساعد على تخفيف تكاليف معاملات تحويل هذه الأموال.

4- شيخوخة السكان

44- على الرغم من أن نسبة السكان البالغة أعمارهم ستين عاماً أو ما يزيد لا تتجاوز 5.2 من مجموع السكان، فإن ظاهرة الشيخوخة تتحول إلى مشكلة متنامية في المنطقة (الأمم المتحدة، 2007). وبالفعل، فإن العقود القادمة ستشهد زيادة سريعة في نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم ستين عاماً. ففي عام 2000، بلغت نسبة البالغة أعمارهم ستون عاماً أو ما يزيد من مجموع السكان 4.6 في المائة. وتتوقع الأمم المتحدة أن تزيد هذه النسبة في عام 2050 إلى نحو 8.7 في المائة من مجموع السكان. وستكون لهذه الزيادة تبعات كبيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا وعلى رفاه المسنين فيها.

45- وحتى لو أنه يُتوقع أن يكون مسنّو أفريقيا أكثر تعليماً مقارنة بالأجيال التي سبقتهم، فإن لا شيء يضمن حياة هذا الجيل الأطول عمراً حياة أكثر ازدهاراً وحياة يكونون فيها أكثر تمتعاً بالصحة في سني عمرهم المتأخرة. فسيهددهم الفقر بسبب انعدام نظم المعاشات التقاعدية الخاصة بالمسنين في العديد من البلدان، إلى جانب انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي حول العديد منهم من جديد إلى آباء كما سيشكل الفقر خطراً جسيماً يهدد المسنين، لا سيما المقيمتين وحدهن في المناطق الريفية والحضرية. وأخيراً، يرجح أن تكون آثار الشيخوخة على تكاليف الرعاية الصحية كبيرة لأن المسنين، بشكل عام، يحتاجون إلى الرعاية الصحية أكثر من غيرهم.

5- فرص العمل والشباب

46- مازالت نسبة البطالة الرسمية في أفريقيا 10 في المائة غير أنه يتضح، حينما تقارن نسب البطالة على صعيد دون إقليمي، أن الجنوب الأفريقي يعاني من أعلاها إذ بلغت 31.6 في المائة، في حين أنها بلغت في شرق أفريقيا 11 في المائة، وفي وسط أفريقيا 9.4 في المائة، وفي شمال أفريقيا 10.4 في المائة، وبلغت أدناها في غرب أفريقيا إذ كانت 6.7 في المائة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2005). وتبين أن البطالة مرتفعة في أوساط بعض المجموعات المحرومة التي تشمل النساء والشباب والمعوقين؛ والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ والمهاجرين عبر الحدود؛ والمسنين (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2006)؛ فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة البطالة الوطنية في جنوب أفريقيا 26.7 في عام 2005، وكانت هذه النسبة على أشدها في أوساط الأفريقيين السود إذ بلغت 31.5 في المائة مقارنة بـ 22.4 في المائة في أوساط السكان الملونين و 15.8 في المائة في أوساط الهنود/ الآسيويين و 5.1 في المائة في أوساط السكان البيض. وعلاوة على ذلك، يشكل عثر الشباب في جميع أنحاء أفريقيا على عمل منتج ولائق مشكلة كبيرة. وفي الواقع، بلغت نسبة البطالة في أوساط فئتي الشباب والبالغين 3.6 في عام 1993 وبقيت تقريباً على حالها في عام 2003 إذ بلغت 3.5 (منظمة العمل الدولية، 2004). ويجد الشباب أنفسهم في عداد آخر المنتظرين للحصول على عمل في سوق العمل الرسمي بسبب عدم تمتعهم بأي خبرة في العمل، ولأنهم غالباً ما لا يمتلكون شبكات من العلاقات الاجتماعية الفعالة وهذا يعني أنهم سيستبعدون فعلياً من إطار العمل الرسمي المعقول الأجر، وسيرغمون إما على الانضمام إلى قطاع العمل الرسمي بأشكاله غير المعتادة أو غير الثابتة الزهيدة الأجر أو إلى القطاع غير الرسمي الذي يمنح حماية قانونية محدودة. وهذه الحالة أسوأ بكثير في أوساط الشباب اللواتي ما زلن يواجهن عقبات عديدة في سوق العمل.

6- اليتامي والأطفال المستضعفون

47- يشكل اليتامي والأطفال المستضعفون إحدى أكثر المجموعات معاناةً من الاستبعاد الاجتماعي في أفريقيا اليوم. فهم إلى حد كبير يتامي ومستضعفون نتيجة لوباء الإيدز إلى جانب التشرذم الناتج عن النزاعات الأهلية والحروب والجفاف والفيضانات. وأفيد أن عدد اليتامي الإجمالي بسبب الإيدز في أفريقيا بلغ في نهاية عام 2005 نحو 12 مليون يتيم وهم يمثلون نسبة كبيرة للغاية من الفئة العمرية الممتدة بين تأريخ الولادة و 17 عاماً (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2006). وإحدى العواقب الكبرى التي يخلفها اليتيم هو محدودية فرص الالتحاق بالمدرسة وكانت الأسرة الممتدة والمجتمع بشكل عام في أفريقيا هما اللذان يتوليان عادة مسؤولية مساعدة اليتامي اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وعاطفياً. غير أن هذه الأسر الممتدة تعاني حالياً من الضيق بسبب تزايد الاحتياجات نتيجة لارتفاع معدل وفيات البالغين الذين في عمر الإنجاب، وتفاقم حدة الفقر، وهذا ما يجعلها عاجزة عن تأمين التعليم لجميع اليتامي المعوزين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من الدول الأفريقية قد صدقت على اتفاقيات حقوق الطفل، فإن تحويل هذه الاتفاقيات إلى سياسات عامة بطئ الخطى، إذ أن ظاهرتي عمل وبغاء الأطفال ما زالتنا واسعتي الانتشار في القارة إضافة إلى ذلك، يمثل عمل الأطفال مشكلة كبيرة في أفريقيا، لاسيما العاملون منهم في قطاع الزراعة وقطاع الخدمات غير الرسمي. ويقدر أن عدد الأطفال المنضمين إلى العمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ 49.3 مليون طفل (منظمة العمل الدولية، 2006). وتقوم الأسر بإرغام أطفالها على الانضمام إلى قوة العمل لمساعدتها على التخفيف من الأثر المباشر الذي يخلفه الفقر المدقع والجوع، أو للعمل كخدم بعقود محدودة الأجل وصعبة الشروط.

48- وجسيمة هي العواقب الاجتماعية التي تخلفها ظاهرة اليتامي والأطفال المستضعفين. فيحتمل أن يستبعد اليتامي في المستقبل بفعل عدم تحصيلهم العلم اليوم. وإن الأطفال الذين أصبحوا يتامي أو مستضعفين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لا يعانون من احتمال عدم التحاقهم بالمدرسة أكثر من غيرهم فحسب، بل هم يواجهون أيضاً الوصم والإهمال في مجتمعاتهم المحلية. كما أن عدم منحهم الحماية يؤدي إلى الاتجار بهم واستغلالهم جنسياً لأغراض تجارية. ويتعدى قياس حجم الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً لأغراض تجارية في أفريقيا قياساً كمياً بفعل عدم وجود بيانات بهذا الشأن، وتقدر منظمة العمل الدولية (2006) أن عدد الأطفال المستخدمين لأغراض البغاء وإنتاج المواد الإباحية يبلغ 50 ألف طفل. وكثيراً ما يتعرض الأطفال الذين يقومون بأنشطة جنسية لأغراض تجارية إلى الأذى الجسدي والنفسي والتجوع. وترتفع أيضاً في أوساط الطفلات منهم حالات الحمل غير المرغوب والأمراض المعدية المنقولة بالاتصال الجنسي، من بينها فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

7- الجريمة

49- أضحت الجريمة مشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة في العديد من البلدان الأفريقية. وهذه الجريمة الناجمة عن اتساع المناطق الحضرية بدون توفير فرص العمل، تشكل حالياً سبباً رئيسياً من أسباب الوفيات في المنطقة. ويقدر أن معدل الوفيات الذي يعزى لأعمال العنف في أفريقيا يبلغ 60.9 وفاة لكل 100000 نسمة. ويتجاوز هذا المعدل ضعف المعدل العالمي وهو أعلى بكثير من المعدل في المناطق الأخرى (المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، 2004). وإضافة إلى ذلك، فإن المجموعات الأكثر استضعافاً غير ممثلة في الإحصاءات الرسمية على قدر غيرها من المجموعات. وبالفعل، فقد ذكرت المنظمة غير الحكومية "Gun Free South Africa"، وهي مجموعة من مجموعات الدعوة، أن الشابات مثلن نسبة 12 في المائة من الضحايا الذين أودى بحياتهم رصاص المسدسات في عام 1998، وأن زهاء 7 في المائة من هؤلاء الضحايا كانوا دون الـ 17 من عمرهم (2001 fleshman). ووفقاً للدراسة الاستقصائية المتعلقة بالشباب والجريمة في نيروبي، ذكر شباب من المجرمين والمجرمين السابقين تمت مقابلتهم أن الجرائم الرئيسية التي اعتقلوا لارتكابهم إياها كانت السرقة يعقبها الاعتداء وحياسة المخدرات (موتل الأمم المتحدة، 2004). إضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون عدم الاستقرار السياسي والصراع وليدي الاستبعاد الاجتماعي، ويعاني أكثر المستضعفين وطأة هذا التطور الذي يغذيه وجود 100 مليون قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في أفريقيا. فالأطفال المجندون، على سبيل المثال، محرومون من التعليم والحماية، وغالباً ما يتعذر عليهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية الدنيا، ويعيش حالات الحرمان نفسها المشردون داخلياً أو اللاجئين أو المفصولون عن أسرهم. ويؤدي الصراع إلى رفع مستوى احتمال تعرض الأطفال لإساءة المعاملة والعنف والاستغلال، مع استخدام العنف الجنسي في كثير من الأحيان كسلاح حرب.

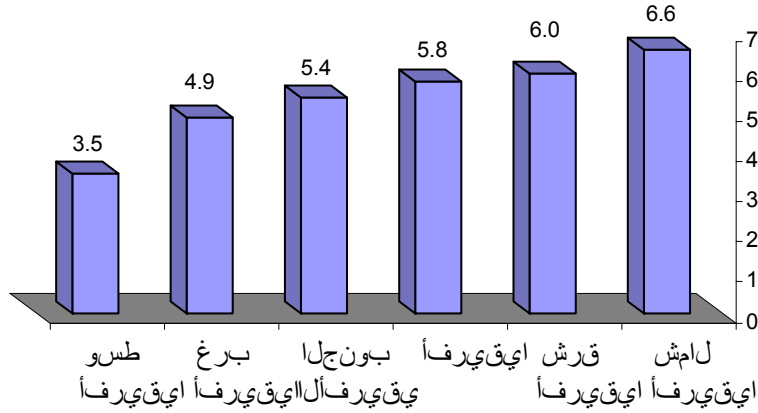
واو- آفاق النمو لعام 2007 والتوقعات المتوسطة الأجل

50- يُتوقع أن يبلغ معدل النمو في أفريقيا 5.8 في المائة في عام 2007 وهو يتجاوز بشكل طفيف المعدل الذي سُجل في عام 2006 (5.7 في المائة) (الشكل 7). ويتوقع تسجيل جميع المناطق دون الإقليمية معدلات نمو إيجابية تنقدهما شمال أفريقيا (6.6 في المائة) وشرق أفريقيا (6.0 في المائة) والجنوب الأفريقي (5.4 في المائة) وغرب أفريقيا (4.9 في المائة) ووسط أفريقيا (3.5 في المائة). وبالرغم من تباطؤ النمو في البلدان الصناعية الكبرى، يتوقع للطلبات العالمية على المنتجات الأفريقية -خاصة النفط والمعادن والسلع الأساسية الزراعية- أن تبقى على حالها بسبب النمو الشديد الذي تشهده الاقتصادات الآسيوية الناشئة، لاسيما الصين. وعلاوة على ذلك، فإن تقديم ما وعد به من مساعدات وعمليات تخفيف للديون سيشجع للبلدان الأفريقية زيادة نفقاتها على القطاعات الرئيسية التي تشمل الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. ولن يفضي توطيد

إدارة الاقتصاد الكلي إلى خفض التضخم على المدى القصير فحسب، بل سيستوعب احتمالات التضخم الطويلة الأجل، الأمر الذي سيشجع الاستثمار الخاص.

51- ويرجح أن يعيق عدد من العوامل النمو في عام 2007 والأعوام التي تليه فالنمو الاقتصادي في العديد من البلدان سوف يتأثر سلباً من جراء اتساع رقعة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي يضاعف عرض اليد العاملة ونتاجيتها. ويشكل عدم تنوع الإنتاج والصادرات مصدراً هاماً محتملاً لزعة الاستقرار والتأثر بالصدمات الناجمة عن التغييرات في الطلب على السلع الأساسية وأسعارها إلى جانب حالات تغير الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها. وإن الهياكل الأساسية العامة غير الفعالة وإمدادات الطاقة التي لا يعتمد عليها على الصعيد الوطني، فضلاً عن عدم تكامل شبكات النقل والطاقة على النحو اللازم على الصعيد الإقليمي، أمور ستمضي في إضعاف الإنتاجية والتنافسية الدولية الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تباطؤ النمو الاقتصادي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2006). وعلاوة على ذلك، يثير ارتفاع أسعار النفط قلقاً شديداً في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط وذلك على مستوى ضبط التضخم وترسيخ الاستقرار المالي وتحسين وضع الحساب الجاري وزيادة النمو.

الشكل 7- النمو الفعلي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 بحسب المنطقة (في المائة)



المصدر: وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، كانون الثاني/يناير 2007.

زاي - الخلاصة والتوصيات السياسية العامة

52- بالرغم من الانتعاش الاقتصادي البارز الذي بدأت تشهده القارة الأفريقية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مازالت تواجه تحديات هامة في مجال تحقيق أهدافها الإنمائية. وإن النمو، كونه يعتمد بشدة على السلع الأساسية، ما زال غير ثابت وشديد الانخفاض لدرجة يتعذر فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في حين أن الضغط الناجم عن أسعار النفط يهدد ثبات الأسعار في البلدان المستوردة للنفط. وما يحرك موازين الاقتصاد الكلي هي المستجدات في قطاع الموارد، ويجوز أن تزداد هذه الموازين سوءاً في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط إذا حافظت أسعار النفط على ارتفاعها في المدى المتوسط. وعلاوة على ذلك، ما برح الدين الخارجي مرتفعاً وتدفقات رأس المال الخاص غير كافية لردم الفجوة القائمة بين الادخارات المحلية والاستثمار اللازم لكي تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يلزم على القارة وضع تدابير سياسية عامة متكاملة للتصدي للتحديات الكبرى التي يطرحها ميدان التنمية الاجتماعية.

1- تعزيز التنافسية الدولية

53- في حين أن التوقعات المتوسطة الأجل لحالة الاقتصاد العالمي لا تزال تدعو إلى التفاؤل وحالات الخلل العالمية بدأت في الثبات، ما فتئت توجد بالنسبة للبلدان الأفريقية بعض المخاطر الناجمة عن المنافسة من آسيا وعن ضعف أسواق الإسكان في البلدان المتقدمة، مما يمكن أن يخفض الطلبات على السلع الأساسية ويضعف أسعارها. وبذا، يلزم على البلدان الأفريقية اعتماد تدابير فعالة لتعزيز تنافسيتها الدولية عبر زيادة إنتاجيتها وتنويع إنتاجها وصادراتها. ويتعين عليها في الوقت نفسه زيادة الطلبات المحلية وتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة بين البلدان الأفريقية.

2- السياسات العامة اللازمة لتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وحفز النمو العالي والدائم

54- إن غالبية البلدان الأفريقية عاجزة عن بلوغ معدلات النمو العالية اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية، والمحافظة عليها. ويتعين على البلدان الأفريقية، إلى جانب المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، أن تكيف سياساتها المالية والنقدية وفقاً لاحتياجاتها من أجل تعزيز الاستثمار وخلق الوظائف وتحقيق النمو وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تعتمد استراتيجيات نمو جديدة يمكن أن تساعد الحكومات على الكشف عن القيود التي تعيق النمو فضلاً عن مصادر احتمالات النمو على مستوى كل بلد على حدة، واستحداث آليات تحفيزية في سبيل نقل الموارد إلى القطاعات التي تمتلك أشد القدرات الكافية على النمو وخلق الوظائف. ويستدعي ذلك اتباع نهج تشخيصي جديد لإعداد استراتيجيات نمو يمكنها أن تزيل فعلياً القيود الخاصة بالبلد وأن تحدد التدخلات السياسية العامة استناداً إلى الفرص والأهداف الخاصة بالبلد.

3- إدارة الموارد الطبيعية لتشجيع التنوع

55- إن ما يجرّك النمو الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية هي الموارد الطبيعية، أي النفط والمعادن والسلع الأساسية الزراعية مثل الشاي والقهوة والكاكاو. وتتعرض الاقتصادات الأفريقية بسبب اعتمادها على السلع الأساسية إلى الصدمات الناجمة عن العوامل الطبيعية وتقلبات الطلبات على هذه السلع وأسعارها. ويلزم على هذه البلدان، لتحقيق مستوى عالٍ ودائم في النمو، أن تستغل ما تجنيه من إيرادات من صادرات السلع الأساسية لتشجيع التنوع الاقتصادي.

4- السياسات التجارية والقطاعية لأغراض التنوع

56- يقتضي التنوع الاقتصادي، إضافة إلى إدارة الاقتصاد الكلي بطريقة احترازية وتعزيز المؤسسات، اعتماد سياسات قطاعية وإجراء إصلاحات فعالة في الاقتصاد الجزئي تحفز التصنيع. وعليه، من الضروري تحسين مستوى تنسيق السياسات القطاعية والتجارية مع سياسات الاقتصاد الكلي. وينبغي للبلدان الأفريقية استخدام السياسات التجارية بطريقة استراتيجية تستهدف بالتحديد تنوع المنتجات والأسواق. ويستدعي هذا الأمر اعتماد استراتيجيات تنصب على القطاعات التي تتسق واستراتيجية التصنيع العامة.

5- الاستثمار في الطاقة والهيكل الأساسية العامة

57- يشكل الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة وإمدادات الطاقة عاملاً لا بد منه لتشجيع الاستثمار الخاص وتسريع عجلة التنوع وزيادة فرص إفادة غالبية السكان من الخدمات الاجتماعية. ويلزم على البلدان الأفريقية المستوردة للنفط، بشكل خاص، تقليص درجة اعتمادها على النفط وذلك باستغلال المصادر البديلة للطاقة، لا سيما الطاقة المائية، واستخدام التكنولوجيا المجدية للتكاليف.

6- وضع سياسات نمو مناصرة للفقراء

58- يلزم على البلدان الأفريقية، إضافة إلى اعتماد استراتيجيات جديدة واستراتيجيات نمو تخلق الوظائف، أن تصبح أكثر ابتكاراً في مجال حشد الموارد واستحداث سياسات نمو مناصرة للفقراء بغية معالجة مشاكل البطالة الكنتية والفقير المدقع وانتشار اللامساواة. كما أنه لا بد لها من تنفيذ أنشطة للتنمية الاجتماعية تكون واضحة الأهداف في مجالي التعليم والصحة لتحقيق النمو المشترك وتخفيف حدة الفقر. وينبغي لهذه السياسات أيضاً أن تعالج مسألة البطالة في أوساط الشباب عبر العمل على تزويدهم بالمهارات الكافية التي يحتاج إليها سوق العمل وعبر إنشاء مراكز التوظيف التي تقدم برامج خاصة بالشباب.

7- إدماج توفير فرص العمل والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية في صلب الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر

59- تشكل الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر لدى صناعات السياسة الوطنيين، أدوات هامة ومسلماً بها في مجال تحسين الأوضاع الاجتماعية لسكان بلدانهم. وبناء على ذلك، ينبغي استخدامها لمعالجة مسائل محددة مثل ارتفاع نسبة البطالة في البلدان الأفريقية والتفاوت الحاد بين الجنسين وانعدام شبكات الأمن الاجتماعي اللازمة.

8- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهما من الأوبئة

60- تواجه القارة مشكلات انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وإن خفض تكاليف العلاج واستحداث نظم علاج أكثر بساطة يوفران فرصة لتوسيع نطاق الاستجابات الوطنية في مجالي العلاج والرعاية إلى جانب وسائل الوقاية منه وسيساعد هذا الأمر على خفض تكاليف هذا الوباء المباشرة وغير المباشرة على المدى الطويل. ويلزم أيضاً على أفريقيا زيادة الموارد لمكافحة الأمراض الأخرى مثل الملاريا والسل.

المراجع

- بنك المغرب، 2005. التقرير السنوي، 2005، الرباط، المغرب.
- Economist Intelligence Unit (EIU), 2006. Country Report: Senegal. August 2006.
- Economist Intelligence Unit (EIU), online data, January 2007.
- Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP), 2005. "The vulnerability of African countries to oil price shocks: major factors and policy options, the case of oil-importing countries." Washington, D.C: The World Bank.
- Fleshman, M. (2001). "Small arms in Africa - Counting the cost of Gun Violence," *Africa Recovery*, Volume 15 #4, December 2001.
- منظمة العمل الدولية، 2004، التوجهات العالمية في تشغيل الشباب، جنيف: منظمة العمل الدولية
- منظمة العمل الدولية، 2006. وضع حد لعمل الأطفال: في متناول اليد. التقرير العالمي الذي أعد في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل. مؤتمر العمل الدولي الخامس والتسعون، الجلسة 200، جنيف
- صندوق النقد الدولي، 2006. الأفق الاقتصادية الإقليمية، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أيلول/سبتمبر 2006.
- Pollin, R., Epstein, G., Heinz, J. and Ndikumana, L. 2006. *An Employment Targeted Economic Programme for South Africa*. New York: UNDP.
- الأمم المتحدة، 2006. الهجرة الدولية والتنمية، تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة A/60/871.
- الأمم المتحدة 2007. التطورات الرئيسية في مجال الشيخوخة منذ انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. تقرير الأمين العام E/CN.5/2007/7.
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، 2006. تقرير عن وباء الإيدز على الصعيد العالمي، جنيف
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2005. التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، 2005: التصدي لتحديات البطالة والفقر في أفريقيا. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2006. أثر ارتفاع أسعار النفط على آفاق النمو في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط المنخفضة الدخل، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2006 ب. التقرير الاقتصادي عن أفريقيا 2006: تدفقات رؤوس الأموال وتمويل التنمية في أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2006 ج. التصدي لتحدي فرص العمل في أفريقيا - ورقة مسائل، أعدت للدورة التاسعة والثلاثين للجنة / مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، واغادوغو، 14 - 15 أيار/مايو 2006.
- المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية (2004). دعوة الزعماء الأفارقة إلى تكثيف الجهود للحيلولة دون أعمال العنف، مذكرة صحافية. تموز/يوليه.
- http://www.afro.who.int/note_press/2003/pr20030726.html